الجمهورية العربية المتحدة

معهد التخطيط القومى

مذكـــــرة رقـــم (٦٢)

محاضـرات فى التخطيـط الاقتصـادى

للدكتور محمد مبارك حجـير

المحاضرة الحادية عشر

يناير ١٩٦٦

القاهرة
٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

التخطيط فى الدول النامية

المحاضرة رقـــم (١١)

تتسم الدول النامية بضعف هياكلها الانتاجية وعدم تحقيق التوازن بين صناعاتها الرأسمالية والاستهلاكية وغلبة الاخيرة مما يدل منه انها موجهة وجهة استهلاكية يشهد عليها قرب الميـــل الحدى للاستهلاك من الوحدة وارتفاع الميل الحدى للاستيراد وانخفاض الميل الحدى للادخـــار ونقص الموارد والفرص الاستثمارية فى القطاع الصناعى مما جعل الاعتماد كبيرا على الزراعة حيـــث يعيش السواد الاعظم من السكان وتتفشى البطالة الموسمية والمقنعة ، هذا فضلا عما تعانيه هذه الدول من اختلال درجة التوازن فى استغلال عوامل الانتاج مما يظهر فى عدم التوظف الكامـــل أو الكفء للقوى البشرية والمعدات الرأسمالية المتاحة وبالتالى ينخفض معدل الانتاجية ، ناهيك عن تخلف الاطار الاجتماعى والاجهزة المالية والائتمانية والضريبية وعجز ميزان المدفوعات وارتفـــاع معدلات الزيادة السكانية .

ولقد استوجبت كل هذه المعوقات التنموية من ناحية والرغبة الجامحة من قبل شعـــوب وحكومات هذه الدول من ناحية اخرى ان يتم الاخذ باسباب التنمية الاقتصادية المعجلة الـــتى تتخذ لها وسيلة من التخطيط الاقتصادى الذى يضع اهدافا محققة ويتضمن قوة دافعة مصممـــة على تحقيق هذه الاهداف وتنظيمات واجهزة لاحداث التعبئة الجماعية للموارد وبحيث تستغـــل الطاقة البشرية المعطلة فى القطاع الزراعى ورفع الكفاية الانتاجية ويستقطع الفائض الاقتصـــادى المترتب عليها والاصلى لاعادة تثميرهما مع تحويل جانب كبير من الموارد المخصصة للاستهـــلاك لانتاج السلع الرأسمالية فضلا عن اصلاح الاطار الاجتماعى والتنظيمى .

وفى هذا الصدد يقرر ارثر لويس " ان التخطيط فى الدول الناهضة يفرض على حكوماتها اعمالا اكبر كثيرا منه فى الدول المتقدمة " .

ويتعين على الدول المنوه عنها ان تختار الوسيلة التخطيطية الاكثر ملاءمة لها لانه ـ كمـــا يرى موريس دوب ـ بدون وسيلة تخطيطية مناسبة فان التخطيط يكون كالمسكن الذى يستأصـــل التقلبات ولا تكون له دلالة المحدد للاتجاه الحركى الطويل الاجل للتنمية .

ولقد عرفت الدول الناهضة عن تطبيق النمط التنموى الرأسمالى لعدم مناسبته لها بسبب اختلاف الظروف والامكانيات الاقتصادية والادارية والفنية ، فضلا عما تساورها من مخاوف من متابعة المنهاج الرأسمالى نتيجة لرواسب الاستعمار واضراره .

ومن ثم فقد اعتنقت هذه الدول نمطا تنمويا يستند الى الحكومة والاستثمارات العامة ويعتمد على التأميم والاصلاح الزراعى بما يقرب من النمط التنموى الاشتراكى وان غايره من حيث فلسفته واغراضه وظروفه الاقتصادية .

ويعتبر النموذج هارود — دومار أكثر النماذج الاقتصادية مناسبة للتخطيط الاقتصادى فى الدول الناهضة .

ويتمثل هذا الانموذج فى ابسط صوره على النحو التالى :

$$\text{ن} = \frac{\text{ت}}{\text{د}} \times \text{م}$$

حيث ن ترمز الى النمو
ت ترمز الى المدخرات القومية
د ترمز الى الدخل القومى
م ترمز الى معامل رأس المال

أى انه وفقا لهذا الانموذج المبسط يتحدد معدل نمو الاقتصاد القومى بمعدل الادخار الى الدخل مضروبا فى معامل رأس المال وذلك على افتراض ان معدل الادخار والاستثمار متكافئان .

ويوضح هذا الانموذج معدل الاستثمار الضرورى للتوصل الى معدل تنموى معين مع الاستعانة بمعاملات رأس المال القطاعية لتحديد نمط الاستثمار فى الاقتصاد القومى .

ويوضع هذا الانموذج فى صورة اخرى تعرف بانموذج هارود — دومار — سنجر وتصور على النحو التالى :

$$\text{ن} = \frac{\text{ت}}{\text{م}} - \text{س}$$

حيث ن ترمز الى النمو
ت ترمز الى المدخرات القومية
م ترمز الى معامل رأس المال
س ترمز الى السكان

ومن ثم فانه يمكن تعجيل النمو الاقتصادى وفقا للانموذج المذكور من مدخلين هامين هما :

١ــ معامل رأس مالى منخفض .

٢ــ معامل ادخارى (او استثمارى) مرتفع

ونظرا لما هو معلوم من انخفاض المعدل الادخارى فى الدول الناهضه نتيجة لانخفاض متوسط نصيب الفرد ولارتفاع الميل الحدى للاستهلاك ولضعف الوعى الادخارى وقلة وعدم نضج أجهزة تعبئة المدخرات فان المدخل الاول

ــ مدخل معامل راس المال ــ يصبح أكثر جاذبية وفاعلية .

ولعل هذا يحدونا الى التنويه بكلمة عن ماهية معامل راس المال واهميته فى الدول الناهضة .

ومعامل رأس المال قد يكون اجماليا حينما يشير الى العلاقة بين رأس المال واجمالى الانتاج وقد يؤخذ صافيا اذا ماتحدد نتيجة للعلاقة بين راس المال وصافى الانتاج .

واذا ماأخذنا العلاقة بين مجموع راس المال المستثمر ومجموع الانتاج الكلى فاننا نحصل على معامل راس المال المتوسط .

وثمة صورة اخرى هامة للمعامل موضوع الحديث هى معامل راس المال الحدى الذى يستخدم لمعرفة راس المال اللازم للتنمية ــ وهو العلاقة بين الزيادة فى راس المال المستثمر وبين الزيادة فى الانتاج نتيجة لهذا الاستثمار .

هذا ولايجوز الاعتماد دائما على نفس معامل رأس المال عند تصميم الخطط الاقتصادية نظرا لما تعتريه من تغيرات ترجع الى درجة كثافة رأس المال ودرجة الانتفاع بالطاقة والى نسبة الاستثمار المختلفة الى اجمالى حجم الاستثمارات والى التغيرات النسبية فى مختلف انواع الانتاج والى التغير فى حجم ونوع وكفاءة القوى العاملة والى احتمال تخلف بعض عناصر الانتاج .

غير انه تجب الاشارة الى أن معدل النمو لايتحدد فقط بمعامل رأس المال وانما كذلك بعوامل كثيرة مثل الكفاءة العمالية والخبرة الفنية والامكانيات التنظيمية والادارية .

ويلاحظ أن معامل رأس المال لايعكس أهمية راس المال البشرى او التكاليف الاجتماعية الضرورية لاستحداث معدل معين من النمو .

هذا ويقدر خبراء هيئة الامم المتحدة معامل راس المال للدول الناهضة من ٢ : ١ الى ٥ : ١

ويقدر سنجر معامل راس المال فى الدول الناهضة بنسبة ٦ : ١ فى القطاع غير الزراعى ، ٤ : ١ فى القطاع الزراعى .

ومعامل راس المال عند روزنشتاين رودان يكون من ٣ : ١ الى ٤ : ١ بينما يحدده كنيت كرهارا عند ٥ : ١

ويستند من يقدرون معامل راس المال اعلى فى الدول الناهضة الى الحجج التالية :

أولا : تتعرض الدول الناهضة الى فقد كبير فى الموارد الراسمالية بسبب استخدامها لوسائل انتاج بدائية .

ثانيا : ان انواعا معينة من التكاليف الاقتصادية قد لا تستغل سريعا وبالكامل بسبب الطبيعة الراكدة للاقتصاديات المتخلفة .

ثالثا : تحتاج الدول الناهضة الى كثير من التكاليف الاجتماعية والاقتصادية كالنقل والقوى والاسكان مما تعتبر بطبيعتها مكثفة لرأس المال .

رابعا : ان الدول الناهضة فقيرة فى المعرفة والخبرة الفنية وأن تقدمها بطىء من هذه الناحية بسبب النظام المعيب للثقافة والتدريب .

خامسا : يجب على الدول الناهضة أن تستهدل بمواردها الطبيعية المحدودة رأس مال أكثر فأكثر .

سادسا : يحتمل أن يتجه الطلب اتجاها اعلى الى السلع المكثفة لرأس المال عندما يتقدم سير التنمية الاقتصادية .

أما الحجج التى تساق لتأييد استخدام معامل رأس مال ادنى فى الدول الناهضة فتتحصل فيما يلى :

١ — ان الاستثمارات الراسمالية الجديدة بالدول الناهضة تحرر قوى جديدة تميل الى زيادة الناتج .

٢— ان استمرار راس المال فى الدول الناهضة لابد أن يزيد الناتج زيادة كبيرة بالنظر الى وجود موارد طبيعية غير مستغلة جزئيا وذلك على نطاق واسع .

٣— ان زيادة بسيطة فى راس المال المستثمر تفيء مكسبا أكبر نسبيا فى انتاجية العمل .

٤— انه بازدياد التقدم الاقتصادى توجد محاولة لان تستغل بالكامل الطاقة الانتاجية التى لم يسبق استغلالها استغلالا كاملا .

٥— ان الدول الناهضة تحاول عادة ان تنمى الصناعات المكثفة للايدى العاملة مثل الزراعة والصناعات المنزلية مما يحتاج الى قدر اقل من راس المال .

وبالاضافة الى الانموذج الهارودى الآنف الذكر فانه قد يمكن الاستفادة من نظرية جوان روبنصون التى تذهب الى ان معدل النمو المناسب الذى يمكن تحقيقه خلال فترة تخطيطية يعتبر ممكنا اذا ماقورن بمعدل التجميع الرأسمالى بحيث يقتضى الامر التوصل الى وسيلة فنية تجعل معدل التجميع كنسبة من راس المال مساويا لمعدل النمو مما يستوجب الاعتماد على الحكومة فى رفع المعدل الادخارى واستكمال حجم الاستثمارات القومية .

ومما هو جديد بالذكر فى هذا الصدد أن شادل بتلهايم يرى ان يستخدم فى التخطيط الاقتصادى انموذجا يعتمد على اساس حاصل ضرب معدل صافى الاستثمار فى الكفاية الانتاجية :

أى معدل صافى الاستثمار = الكفاية الانتاجية × زيادة الدخل / صافى الاستثمار

أو صافى الاستثمار / الدخل القومى = زيادة الدخل / صافى الاستثمار

هذا ، ونرى أن نشير من الناحية التطبيقية الى أن الدول الناهضة التى قامت بوضع خطط شاملة للتنمية الاقتصادية قد أولت اهتماما بتصميم خطط القطاعات الرئيسية للانتاج فى نفس الوقت الذى كان يتم فيه اعداد الخطة على المستوى التجميعى .

وقد كانت الاهداف المبدئية للناتج فى كل من القطاعات الرئيسية تشتق فى كثير من البلاد من مشروعات على مستوى الدخل والانفاق وذلك على اساس انموذج تجميعى . ومن ثم فان وضع الخطط القطاعية واختبار صلاحيتها مع بعضها البعض ومع الموارد الكلية المتاحة كان يتم بواسطة تقديرات

متتالية أى ان عملية التخطيط كانت تستلزم اعادة تعديل للخطط على مستوى تجميعى وقطاعى وعلى مستوى المشروع وذلك الى أن يتم التوصل الى خطة متناسقة وصالحة فى نهاية الامر •

وفضلا عن الاهتمام بوضع الخطط الكلية والقطاعية فانه كان يعتمد على تصميم انموذج كلى للاقتصاد القومى •

وقد استخدمت مثل هذه النماذج بادىء الامر كدليل لوضع سياسات لعلاج الصدمات الاقتصادية بهدف توفير مستويات كافية من الطلب الفعال •

واذا كانت مثل هذه النماذج تركز الاهتمام على العلاقات السلوكية والفنية مما يعتبر ضروريا للنماذج الطويلة والقصيرة الاجل كالميل للادخار والاستثمار فان ثمة اهتمام اكبر قد اعطى للعلاقات النمطية الاطول اجلا والمتعلقة بالتنمية الاقتصادية كالعلاقة بين رأس المال والناتج •

ويلاحظ أنه بالنسبة الى الدول الناهضة المستهدفة احداث تغيرات هيكلية كبيرة فان العلاقات المتضخمة فى النماذج الكلية لاتشتق غالبا من التجربة الماضية فحسب وانما يجب ان يوخذ فى الاعتبار التغيرات المستقبلة فى الهيكل الاقتصادى وكذلك رغبات الشعب وتطلعات السياسة الحكومية •

وتتمثل القيمة العملية التى يمكن اكتسابها من التجارب الماضية عند تصميم انموذج تنموى كلى فى اظهار المدى الذى يجب أن تغير اليه السياسات بحيث تحقق زيادة معينة فى الادخار •

ويمكن للحكومات والشعوب فى الدول الناهضة ان تزيد المنافع الاطول اجلا الناجحة عن زيادة المدخرات فى مقابل التضحيات الاقصر اجلا فى صورة ضرائب اعلى أو قيود على الاستهلاك الجارى •

ومن ثم فانه يتعين على الحكومات فى الدول الناهضة عند تقدير المستوى المتوقع للادخار الكلى أن تصميم نماذج للايرادات والنفقات العامة وأن تقدر المدخرات الخاصة وامكانيات الحصول على رأس المال الاجنبى بحيث يمكن التوصل الى تقدير مناسب للمستوى التجميعى للاستثمار •

كذلك فان تقديرات معامل رأس المال ودالة الاستيراد لم تستند فقط الى مجرد اتجاهاتهما الماضية وانما أيضا الى تحليل تفصيلى لاحتياجات رأس المال والاستيراد المتضمنة فى التكوين المتوقع للناتج والطلب المحلى وقد أدى هذا الى تغيير وتعديل دور النماذج الكلية خلال وضع الخطة مما حدا بكثير من الدول الى وضع مثل هذا الانموذج لاجل توفير اطار عام لاهداف

الناتج الكلى وتوزيعه بين الاستهلاك والاستثمار والتصدير ، وقد كان يرى من الضرورى أثناء وضع المالية والعينية بالتفصيل ان تعدل الاهداف الاولية المشتقة من الانموذج الكلى .

وغنى عن البيان أن القرار الاساسى لوضع الخطة الاقتصادية يتحصل فى تخصيص الموارد بين الاستهلاك والاستثمار . وتتفق الدول الناهضة على زيادة حصة الموارد المخصصة للاستثمار بهدف تعجيل معدل النمو .

ويراعى فى وضع الاهداف الاستثمارية تناسبها مع القدرة على تحقيقها ، بحيث تحدد على اساس الامكانيات المتاحة لرفع معدل الادخار والاستثمار .

ويجب أن تحلل فى هذا الصدد المستويات المستقبلة الممكنة للادخار العام والخاص وكذلك التدفقات المرتقبة من رأس المال الاجنبى .

ونرى أن نسترعى الانتباه الى أن مشكلة رفع معدل الادخار والاستثمار فى الدول الناهضة لا تقتصر على رفع نسبة الادخار من الدخل القومى ، وانما يعتمد على الجانب الثانى للاستثمار — الا وهو الاستثمار العينى المتمثل فى حجم السلع الاستثمارية التى لا تكون متوافرة فى هذه الدول مما يستوعى استيرادها من الخارج .

ومن ثم فان رفع معدل الاستثمار فى الدول موضوع الحديث لا يسترعى فقط زيادة نسبة المدخرات المالية وانما يستلزم بالضرورة زيادة الموارد المادية باعتبارها الصورة الطبيعية التى تنتهى اليها وتتمثل فيها المدخرات المالية المتاحة .

ويترتب على هذا انه يجب ان يكون الهدف الاولى لزيادة مستوى الادخار والاستثمار فى الدول الناهضة استحداث مواءمة فى هياكلها الاقتصادية بحيث يمكنها أن توفر الكميات المتزايدة من السلع الاستثمارية مما يؤثر على تخطيط الانتاج وتخصيص الموارد .